

الاسم واللقب: زواوي الحبيب

المهنة: أستاذ مساعد / م.ج.غليزان

رقم الهاتف: **0790152723**

E.mail: habib.zouaoui@gmail.com

عنوان المداخلة : سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية - حالة الجزائر

Abstract :

This study attempts to shed light on the role of exchange rate in the measurement of the global competitiveness of local production in international markets and to give a competitive advantage for exports (competitive price),
It became an instrument for measuring the economic viability due to high demand as a result of gaining a competitive advantage for exports and therefore the exchange rate is one of the indicators measuring competitiveness (direct contribution in the achievement of high rates of growth of gross national product (PIB)). we Try to examine the relationship between exchange rates and the rate of growth as an indicator of overall stability, as dictated by us economic theory through (Absorption model) and the results of previous studies ,as we tried to apply our study to the case of Algeria to detect the source of the competitiveness of the domestic economy, We performed an econometric study of the chronological sets and tried to estimate some illustrative econometric models for this causality in long terms on one adequate enough period between"1970-2006", by the manipulation of the Granger causality test and the errors correction model.

Keywords : *Indicators of competitiveness , exchange rate, GDP , Absorption model.*

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور القيمة الخارجية للعملة في قياس التنافسية العالمية للإنتاج المحلي في الأسواق الدولية وبذلك إعطاء ميزة تنافسية للصادرات (تنافسية سعرية) ، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية تقاس بقوة العملة مقابل العملات الأخرى بفضل ارتفاع الطلب عليها نتيجة لاكتساب ميزة تنافسية للصادرات و بالتالي يعتبر سعر الصرف أحد مؤشرات قياس القدرة التنافسية (المساهمة المباشرة في النمو بتحقيق معدلات مرتفعة للناتج الوطني الخام (PIB)).

نحاول دراسة العلاقة بين سعر الصرف و معدل النمو كمؤشر للاستقرار الكلي وفق ما تمليه علينا النظرية الاقتصادية من خلال نموذج الاستيعاب (Modèle d’absorption) و نتائج الدراسات السابقة، كما حاولنا اسقاط الدراسة على حالة الجزائر للكشف عن مصدر القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، حيث قمنا بدراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الناتج الوطني الخام عبر سلاسل زمنية في الفترة بين 1970و 2006 و تقدير النماذج القياسية التي تشرح هذه العلاقة في المدى الطويل.



الكلمات المفتاحية : مؤشرات التنافسية ، سعر الصرف ، معدل النمو ، نموذج الاستيعاب .

مقدمة :

إن الفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية وحتى على مستويات التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر صرف تفضيلي أو ميزان تجاري إيجابي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخم متدني . إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية.[1]

تشير أدبيات المنافسة العالمية في مجالات الإنتاجية والموارد البشرية والتكنولوجيا إلى ما يؤيد القول بأن العولمة وما تفرضه من تحولات كثيرة مثل منظمة التجارة العالمية ، تؤثر في منافسة الشركات والدول بدرجات متفاوتة تعتمد إلى حد كبير على مدى استعداد هذه الدول والشركات للتكيف والتفاعل مع هذه المتغيرات القوية المتعاقبة (Wall and Rees, 2001).

تتنافس الدول على أساسين مهمين هما الفاعلية والكفاءة الإنتاجية اللتان تحددان قوة التنافس للدول في الأسواق العالمية (Daft , 2001) ، حيث أن الفاعلية والكفاءة الإنتاجية تعتمدان على مهارات وقدرات الموارد البشرية المؤهلة،وكذلك على التطوير الإداري والتكنولوجي ونظم المعلومات في الشركات العالمية الناجحة[2] (Hellriegel, Jackson, and Slocum, 2005) .

ارتأينا من خلال هذه الورقة إبراز القيمة الخارجية للعملة في قياس التنافسية العالمية للإنتاج المحلي في الأسواق الدولية وبذلك إعطاء ميزة تنافسية للصادرات (تنافسية سعرية) ، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية تقاس بقوة العملة مقابل العملات الأخرى بفضل ارتفاع الطلب عليها نتيجة لاكتسابميزة تنافسية للصادرات وبالتالي يعتبر سعر الصرف أحد مؤشرات قياس القدرة التنافسية (المساهمة المباشرة في النمو بتحقيق معدلات مرتفعة للناتج الوطني الخام (PIB)).

من أجل تحليل القدرة التنافسية و علاقتها بسعر الصرف، قمنا بدراسة قياسية على حالة الجزائر ما بين 1970-2006 انطلاقا من معطيات حقيقية لمعدلات النمو كمعيار للتنافسية الخارجية و تطور سعر صرف الدينار. و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية :

- **ما هي مساهمة القيمة الخارجية للعملة في قياس القدرة التنافسية ؟**

للإجابة على هذا الإشكال قسمنا البحث إلى أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول : مفاهيم عامة للتنافسية
- المحور الثاني : مؤشرات قياس التنافسية

1. http://www.competitiveness.gov.jo/arabic/competitiveness_concept.php

2. عبد الوهاب بن سعيد القحطاني،" القدرات التنافسية للشركات الخليجية لمواجهة التحديات العالمية : تحليل وتطوير نقاط الضعف التنافسية"،مؤتمر الصناعيين العاشر لدول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، 3-4 ديسمبر 2005 .



- المحور الثالث: علاقة سعر الصرف بمؤشرات قياس التنافسية
- المحور الرابع : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على مؤشرات قياس التنافسية

المحور الأول: مفاهيم عامة للتنافسية

إن مصطلح التنافسية رغم التطرق إليه من طرف بعض المفكرين ومحاو لتهم إعطاءه تعريفا محددا مع دراسة مكوناته، إلا أنه بقي مفهوما مبهما ولم يوضح بصورة جلية، .فتنافسية المؤسسة ليست حقيقة بسيطة ،بل هي محصلة مجموعة من القوى والتي من خلال التكامل فيما بينها،سواء داخل أو خارج المؤسسة تحدد لنا خصائص نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ومع كل الغموض التي يكتسي هذا المصطلح،فقد استطاع بعض المفكرين المختصين في مجال الأعمال التجارية والاقتصادية وإدارة الأعمال،الوصول إلى إعطاء بعض التعاريف المتعلقة بمفهوم التنافسية سنحاول تناولها .ثم إن مصطلح التنافسية ينصرف إلى المنتج،المؤسسة والاقتصاد. فضلا عن ذلك يمكن تعريف التنافسية على أنها[3]:"**القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد.**"

كما تعرف التنافسية على أنها : [4]" **قدرة المؤسسةعلى الحفاظ باستمرار (بصفة دائمة)وبطريقة طوعية في سوق تنافسي ومتغير،بتحقيق معدل ربح على الأقل يساوي المعدل المطلوب لتمويل أهدافها**".

زيادة على ما سبق،تركز بعض التعاريف للتنافسية على التكلفة،وهو الشعار الذي رفعته B.C.G[*] حيث ينص تعريفها للتنافسية على ما يلي [5]:"**المؤسسة التنافسية هي التي لديها التكاليف الأقل.**"

كما تدخل بعض التعاريف لـ لتنافسية،المركز التنافسي للمؤسسة وعوامل تحسين هذا المركز،وبهذا تعرف كما يلي [6]:"التنافسية هي القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب الشركة في السوق المحلي والعالمي،ويترتب على التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي أو ما يطلق عليه(Competitive edge)،وتستطيع الشركة تحسين مركزها التنافسي بآليات عديدة".

1.1- تعريف التنافسية حسب المؤسسات:

يرتكز مفهوم التنافسية عند الشركات على قدرتها في تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني

---

[3]. فريد النجار:"المنافسة والترويج التطبيقي"،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000،ص11.

[4]. Roger Percerou:"Entreprise,gestion et competitivite",economica,1984,p7

* **BCG**:*Boston Consulting Group*: مكتب استشاري للدراسات والتحاليل الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية.

[5] . *ROGER PERCEROU*:OPCIT,P10

[6] . فريد راغب النجار:"إدارة العمليات والإنتاج والتكنولوجيا"،الإشعاع للطباعة والنشر،مصر،1997،ص123.

للتنافسية ينص على أنها" : القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بكفاءة أكثر من المنشآت الأخرى[7] .

2.1- تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط:

يقصد بالتنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على فرض نفسها من خلال الأرباح المستمرة في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب ميزة تنافسية لتلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

3.1- تعريف التنافسية على مستوى الدول:

تناول الاقتصاديين و المنظمات والهيئات الدولية مفهوم التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريفها على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف تختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسنتطرق لأهم هذه التعاريف كما يلي :

1.3.1- تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:

يعرف التنافسية على أنها" قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة ثابتة في الأجل الطويل[8] "

2.3.1- تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة:

عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الدول على أنها:" القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتحقيق مستويات تشغيل عالية وتماسك اجتماعي و بهذا تشمل السياسة الاقتصادية "

3.3.1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) :

تعرف التنافسية على أنها:"انتاج الدولة في ظل شروط حرية السوق لمنتجات وخدمات تنافس بها في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل ".

كما تعرف التنافسية الدولية بأنها" : القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بغرض زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية مع المحافظة على توسيع الدخل المحلي الحقيقي".

4.3.1- المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) :

---

[7]. وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس21 جوان 2001 .

[8].نوير طارق ،" دور الحكومة الداعم للتنافسية :حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002 ، ص : 5 ، (World economic forum)

OCDE : Organisation de Coopération et Développement Economique
WEF : World Economic Forum



" التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة " أو هي : "قدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".

6.1- أنواع التنافسية :

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية نذكر منها:

- **تنافسية التكلفة أو السعر** : فالدولة ذات التكاليف المتدنية تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف كمحدد رئيسي للتنافسية.
- **التنافسية غير السعرية** : باعتبار أن محددات التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الاقتصاديين يأخذون بعين الاعتبار المكونات غير السعرية في التنافسية.
- **التنافسية النوعية** :و تشمل بالإضافة إلى النوعية و الإتقان عنصر الإبداع التكنولوجي، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك حيث تكتسب المؤسسات المصدرة لهذا المنتوج السمعة الحسنة في السوق، كما تتمكن من التصدير حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية** : حيث تتنافس المشروعات من خلال التميز في صناعات عالية التقنية .

إضافة إلى ما سبق نجد بعض التعاريف للمنافسة الدولية تركز على الكفاءة،حيث يعتبر المنافسة الدولية امتدادا أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة التي لها عدة أبعاد نذكر منها:[9]

- **كفاءة تخصيص الموارد(Allocative efficiency)**: تستوجب تسعير المنتجات النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها،أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو قريبا منها.
- **كفاءة الحجم(Scale efficiency)**: تستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما،حيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.
- **الكفاءة التقنية(Technical efficiency)**:وتستوجب اختبار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة.
- **الكفاءة الحركية (Dynamic efficiency)**:وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحث والتطوير.

الكفاءة النسبية المرتكزة على التنافس والتنظيم (X-efficiency): تستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها،للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

---

9. فرحات غول،" مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006 ، ص 74 .



المحور الثانـي : مؤشرات قياس التنافسية

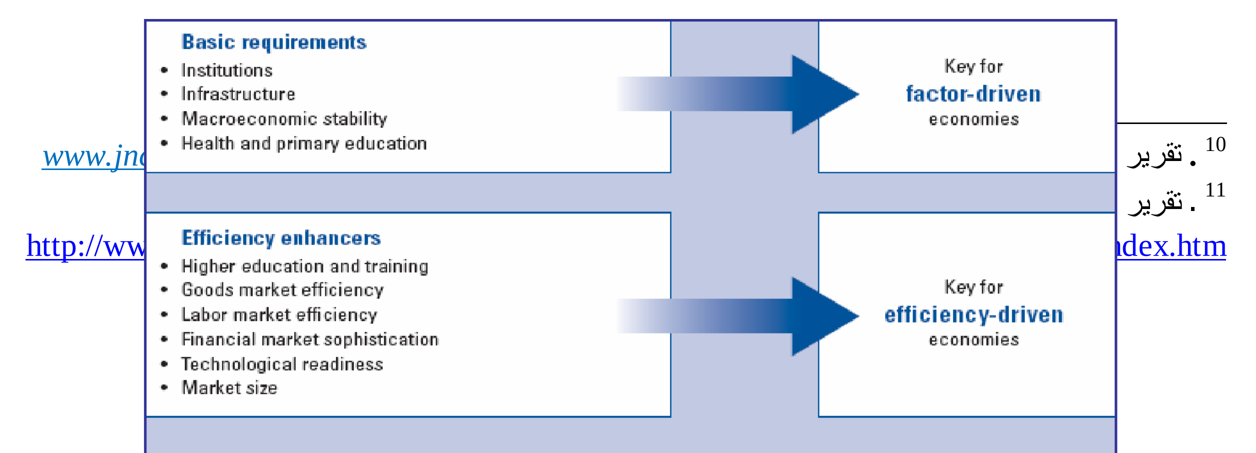
يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف يقوم سنوياً ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث يقوم المنتدى سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية التي تساعد في وضع السياسات الاقتصادية بالنسبة لصانعي القرار.

يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المشاركة والبالغ عددها (133) دولة لعام 2009-2010، على نوعين رئيسين البيانات، وهي:[10]:

- **البيانات الكمية** (Quantitative Data): هي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عبر قاعدة البيانات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- **البيانات النوعية** (Qualitative Data): هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة، بحيث يتم اختيارهم بناءًا على أسس معينة تحدد من قبل هيئة المنتدى.

يرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعيتها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي: مرحلة الاقتصاد المبني على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المبني على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار، حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا (مذكورة سابقا) كما هو واضح في الشكل التالي:[11]

الشكل (1): مؤشرات التنافسية العالمي وتصنيفها حسب المجموعات



[10] تقرير . www.jn

[11] تقرير . http://ww ... dex.htm

المصدر : تقرير التنافسية العالمي 2009-2010

1.2- مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements): تتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1.1.2- مؤشر المؤسسات (Institutions):

هو عبارة عن البيئة الم ؤسسية التي توفر نطاقاً مناسباً لتتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل الوطنيوعليه يعكس هذا الم ؤشر أداء مؤسسات القطاعين العام و الخاص.

2.1.2- مؤشر البنية التحتية (Infrastructure):

ويعكس هذا الم ؤشرمدى توفر البنية التحتية الجيد دة في مختلف المناطق الجغرافية للدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية ومن ناحية أخرى إدماج و ربط الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة.

3.1.2- مؤشر مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Stability):

حيثيعكس هذا الم ؤشر أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار الكلي (تخفيض معدل التضخم ، البطالة ، رفع النمو و المحافظة على توازن الميزان التجاري) مهم لبيئة الأعمال وبالتالي يلعب دور أ ساسي في القدرة التنافسية للدولة باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية.

4.1.2- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education):

و هو مؤشر نوعي يعكس مدى تحسين التنمية المستدامة في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية التي تعتبر من أساسيات الاقتصاد الحديث (مؤشر التطور البشري).

2.2- مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) : تتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1.2.2- مؤشر لتعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training):

في ظل العولمةلابد من توفر رأسمال بشري متمكن قادر على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة.حيثيقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

2.2.2- مؤشر كفاءة السوق (Goods Market Efficiency):

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة بين الشركات المحلية في ظل اقتصاد السوق ، كما يعكس دور الدولة في تسهيل حركةالسلع والخدمات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية ، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين . و بالتالي فإن وجود سوق قوية في الدولة تمكنها من إنتاج المزيج الصحيح للسلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

3.2.2- مؤشر كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency):

يهتم بتقييم فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد ا لدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

4.2.2- مؤشر تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication):

تقييمكفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلىأكثر الاستثمارات إنتاجية و ربحية، بالإضافة الى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين . حيث أن الأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي مستقل تلعب دوراً هاماً في تنفيذ أفكارهم الاستثمارية على أرض الواقع في ظل الشفافية و الإفصاح.

5.2.2- مؤشر الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد بنسبة كبيرة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، ومدى القدرة على الاستفادة منها سواءً تلك التي تم الوصول إليها محلياً أو التي تم استيرادها من الخارج.

6.2.2- مؤشر حجم السوق (Market Size):

يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية.

3.2- مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors)

تتضمن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1.3.2- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

يهتم بدرنوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليافي اتخاذ القرارات كما يعكس هذا المؤشر أيضاً مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة والتي لها دور فعال في تحفيز القدرة الإنتاجية للسلع ذات ميزة تنافسية تقنية و نوعية عبر توظيف آليات إنتاج متقدمة نسبياً.

2.3.2 - مؤشر الابتكار(Innovation):

يعتبر الابتكار من المتطلبات الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة ذات كفاءة عالية .يعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية في القطاعين العام و الخاص، ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

4.2 - محددات التنافسية :

في ما يلي، نقترح وضع إطار مفاهيمي دمج المحددات المختلفة للقدرة التنافسية (الشكل 2).تم تعديل الإطار وتكييفها وفقا لدراسةBrinkman (1987) على الوضع التنافسي للزراعة الكندية:[12]

الشكل (2): محددات التنافسية

المستوى المحلي
- الموارد (الأرض ، ...الخ)
- التكنولوجيا
- الإنتاجية
- ميزات المنتوج
- وفورات الحجم
- تكاليف التسويق و النقل
- ضبط السياسة الجبائية ، النقدية و سياسات التبادل

التنافسية

المستوى الدولي
- سعر الصرف
- شروط السوق
- تفضيلات و الترتيبات
- تكلفة النقل الدولي

الشكل (3): مؤشرات التنافسية العالمي للجزائر

Stage of development
1 Factor driven
Transition 1–2
2 Efficiency driven
Transition 2–3
3 Innovation driven

Institutions
Infrastructure
Macroeconomic stability
Health and primary education
Higher education and training
Technological readiness
Market size
Business sophistication
Innovation
1 2 3 4 5 6 7

12 . L. Lach… …cherche Agronomiqu…

المصدر : تقرير التنافسية العالمي 2009-2010.

- حلت الجزائر في المرتبة الــ 83 عالميا والــ 10 عربيا في تقريــر التنافــسية العالميــة للموســم 2009- 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دايفوس"، متقدمة بنحو 16 نقطة عن العــام الماضي الذي تحصلت فيه على الرتبة الــ 99 عالميا، في حــين حافظــت علــى ترتيبهــا الإقليمــي والعربي.

وأشاد تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009- 2010حسب ما نشره المنتــدى الاقتــصادي ا لعــالمي بالأداء الجيد للمؤسسات الوطنية ومقدرتها على المنافسة الاقتصادية خلال العام الماضي، ممــا ســمح للجزائر باكتساب 16 نقطة إضافية، غير أنه أكد أن الجزائر لا تزال أقل قدرة علــى المنافــسة مــن جيرانها في المنطقة المغاربية، حيث تمكنت تونس من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والــــ 6 عربيــا رغم تراجعها بنحو 4 مقاعد، متبوعة بالمغرب الذي حل في الترتيب الثاني مغاربيــا والــــ 9 علــى المستوى العربي[13]. الجدول التالي يلخص أهم مؤشرات التنافسية و كيفية قياسها :

الهيئة	المؤشر	السنة	الرتبة الأولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة ما(تنظيم المؤسسة، بيئة الأعمال).
AT Kearney	المؤشر السري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما.
تقرير الاستثمار العالمي FDI	FDI potential index	2003	USA	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية.
AT Kearney	دليل العولمة	2004	أيرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع (تجارة، رؤوس أموال، الأفكار، التكنولوجية).

Source : Gregoir stephane et Maurel française, " Les indices de compétitivité des pays: interprétation et limites", INSEE, Octobre 2002, P4.

المحور الثالث: علاقة سعر الصرف بمؤشرات قياس التنافسية

يمكن الاستعانة بمنهج الاستيعاب * " Apsorption " في تفسير أثر سعر الصرف على الدخل، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل كلا من سوق النقود وتدفقات رأس المال ، وهو بذلك يتشابه مع منهج المرونات ، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي العام القائم على الأفكار الكينزية .

1.2.2.3 - فرضيات النموذج :

يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية، والتي يمكن إيجازها فيمايلي :

§ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا.

§ استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل فقط على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات .

§ الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات .

* . يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الاستيعاب لكتابات "Meade " 1951م عن ميزان المدفوعات، بينما ينسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى "Alexandre Sidney " 1952م.

§ إفتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة.

§ إفتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية .

§ إفتراض توفر قدر كاف من إحتياطات الصرف لدى الدولة .

وفي هذا الإطار من الافتراضات بدأ "الكسندر" تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي .

2.2.2.3 – الصياغة الرياضية لمنهج الإستيعاب :

في هذا الصدد يبدأ منهج الإستيعاب بالمطابقة الكينزية للدخل القومي :

$$Y=C+I+G+(X-M) \ldots\ldots\ldots\ldots(1.3)$$

حيث أن: **Y** : الدخل القومي .

C : الاستهلاك.

I : الاستثمار.

G : الإنفاق الحكومي.

X : الصادرات.

M : الواردات.

وبافتراض عدم وجود واردات (M) نجد أن الدخل الوطني يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا("d"domestique) ، وهو ما تعبر عنه المعادلة رقم:(1-4) التالية:

$$Y=C_d+I_d+G_d+X \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}4)$$

حيث توضح المعادلة رقم (1-4)أن الدخل الوطني يتكون من السلع التي تنتج وتستوعب (استهلاك + استثمارات + إنفاق) محليا ($G_d+I_d+G_d$)، مضافا إليها الصادرات (X).

ويقصد بالاستيعاب المحلي (A_d) الإنفاق على السلع المنتجة محليا ، ويعبر عنه بالمعادلة رقم (1-5) التالية :

$$A_d=C_d+I_d+G_d \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}5)$$

وبالتالي فإن:

$$Y_d=A_d+EX \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}6)$$

أما الاستيعاب الكلي (A) فهو يشتمل على الاستيعاب المحلي (A_d) مضافا إليه الواردات (M)،ويعبرعن الاستيعاب الكلي بالمعادلة رقم (1-7) التالية :

$$A=A_d+X \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}7)$$

ومن ثم فإن:

$$A_d=A-M \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}8)$$

وبتعويض المعادلة رقم :

$$Y=A+X+M \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}9)$$

ومن ثم يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الاستيعاب :

$$Y-A=X-M \ldots\ldots\ldots\ldots(1\text{-}10)$$

وتعكس المعادلة رقم (1-10) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، فإذا كان (A) أكبر من (Y) بمقدار معين فإن (M) يجب لأن تفوق (X)بنفس المقدار . والعكس، إذا كانت (Y) أكبر من (A) فإن (X) يجب أن تفوق (M) بنفس المقدار.

ويمكن تحديد رصيد ميزان التجارة (B) من المعادلة رقم (1-10) بأنه الفرق بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي بمعنى: **B=(Y-A)………..(1-11)**

منه نصل إلى أن B هو دالة في الفرق بين B & Y أي:

B=f(Y-A) ………..(1-12)

وتعكس المعادلة (1-12) إمكانية تحقق حالات ثلاثة هي:

- **الأولى:** إذا كان الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي (Y>A)فإن رصيد المه يزان التجاري سوف يكون موجبا (B>0)، بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.
- **الثانية:** إذا كان الدخل الوطني أقل من الاستيعاب الوطني (Y<A)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون سالبا (B<0)، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.
- **الثالثة:** إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي (Y=A)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يساوي صفر (B=0) ،بمعنى أن الميزان التجاري يشهد حالة توازن". [14]

يسجل الميزان التجاري عجزا في الحالة الثانية ، تخفيض سعر الصرف العملة يؤدي إلى سلسلتين من الآثار : آثار على الدخل و آثار على الامتصاص . والدمج بين هذه الآثار يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات . وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي : $\Delta B=\Delta Y-\Delta A$." [15]

من أجل إظهار أثر تخفيض سعر العملة على الدخل الوطني، مـ يــز "Alexandre " بين أثرين هما: أثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير الكامل للموارد و أثر شروط التجارة.

3.2.2.3- أثر الاستخدام غير الكامل للموارد:"Effets-revenu "

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تفعيل النشاط الإقتصادي ،فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية بمعنى ارتفاع الصادرات الذي يؤثر بدوره في تحسين مستوى الدخل الوطني ، مما يجبر الدولة على البحث عن الطاقات الكامنة و استعمال الموارد المعطلة غير المستغلة في عملية الإنتاج لاستيعاب الطلب الأجنبي.

---

[14] .نشأت نبيل محمد الوكيل ،"التوازن النقدي ومعدل الصرف"،ط 01،دار الكتب المصرية ،2006م ، ص 17- 20

[15] .وسام ملاك،"الظواهر النقدية على المستوى الدولي"،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،ط 01،بيروت 2001م،ص 94.

يعتبر إستعمال هذه الموارد بمثابة زيادة في مستوى الدخل و التشغيل في قطاع التصدير ، وسرعان ما تتوسع رقعة الزيادة إلى القطاعات الأخرى والصناعات المحلية الأخرى المكملة لقطاع التصدير. وذلك طبقا لمضاعف التجارة الخارجية لكن من المعلوم أن هذه الزيادة لا يمكن أن ينتج عنها تدفقا حقيقيا Flux réel ، إلا إذا كان هناك إستخدام غير كامل لعناصر الإنتاج . في هذه الفرضية الأخيرة، وحتى يتحسن رصيد الميزان التجاري، يقتضي أن يكون الميل الحدي للامتصاص (*) أقل من الواحد ، في ظل هذه الشروط ، فإن تخفيض سعر الصرف يسمح بتحسين استخدام الموارد ، بزيادة الدخل الوطني ، وبارتفاع رصيد الميزان التجاري.

وبذلك فإن تخفيض قيمة العملة تعيد رسم كل من التوازن الداخلي والخارجي . على العكس إذا كان الميل الحدي للإمتصاص أكبرمن الواحد ،وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابيا ،فإن تخفيض قيمة العملة يسمح أيضا بزيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل الوطني ، على حد سواء ، لكنه ينذر بزيادة العجز الخارجي وذلك حسب مضاعف التجارة الخارجية".

4.2.2.3 – أثر شروط التجارة : " Effet dû aux termes de l'échange "

وتعرف أيضا بشروط التبادل ، حيث وفقا لـ "ألكسندر" فإن عملية تخفيض سعر الصرف تؤدي إلى تدهور حدي في معدلات التبادل ، الذي يترتب عليه تدنيا في الدخل الوطني وأثرا ايجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الواحد ، أي أن أثر حدّي التبادل سيحسن من الميزان التجاري .أما إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد فهذا يعني أن الرصيد سوف يتدهور.

إن دمج هذين النموذجين من الآثار يسمح بتحديد ما إذا كان للآثار الدخلية "Effets-revenu" أثرا ايجابيا على الميزان التجاري :

- إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون أثر الموارد المعطلة أعلى من أثر شروط التجارة . أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن.
- إذا كان الميل الحدي للإسيعاب أكبر من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون أثر الموارد المعطلة أقل من أثر شروط التجارة ، أما في حالة العكس فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن" [16].

(*). عبارة عن مجموع الميول الحدية لكل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق.

16 . نفس المرجع السابق ، ص 95.

كما لا يفوتنا الإشارة إلى أثر التخفيض في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا نظرا لفوارق معدلات الفائدة في سعر صرف العملات مما يعد مصدرا لا يستهان به في تحقيق قيمة إضافية من طرف غير المقيمين. وهذا استنادا لنظرية تعادل معدلات الفائدة التي سبق الإشارة إليها.

فعلى الرغم من اختلاف النماذج في توصيف الإقتصاد ،فالمتعارف عليه أن عملية التخفيض تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي ارتفاع الدخل "[17].

5.2.2.3 - أهم الدراسات لأثر سعر الصرف على النمو :

كانت هناك عدة دراسات فيما يخص أثر تغيرات القيمة الخارجية للعملة على النمو نذكر منها على سبيل الحصر مايلي :

ý الاستنتاجات التي أتى بها كل من : "Gylfason" و "Radetzki" سنة 1990م من خلال النموذج الكينزي فيما يخص مستوى الأجور كقناة إبلاغ لتغيرات سعر الصرف ، ولا يمكن إهمال الأعمال التي قام بها "Khan" و "Knight"سنة 1985م التي أثبتت أن تخفيض العملة بنسبة 10% تؤدي إلى إرتفاع مستوى الناتج المحلي الخام بنسبة 1.1% ، ونضيف أنه إنطلاقا من نموذج إقتصادي جد مبسط أثبتت دراسة قام بها "Kamas" سنة 1992م أشارت إلى أثر عملية التخفيض على مستوى الأجور بالارتفاع وضعف مرونة الإحلال ما بين الصادرات و القيمة المضافة .

ý بالاستعانة بنموذج "Krugman و Taylor" سنة 1978م أظهر "Kamin" سنة 1995م دور السوق الموازي للصرف في تخفيف الأثر السلبي لعملية التخفيض الاسمي للعملة . ومن أجل فحص أثر تخفيض الفرنك (CFA) لـ"كوتفوار" بنسبة 50% على المدى القصير، قام " Bourguignon" وزملائه باستعمال نموذج التوازن العام(ISLM) الذي يأخذ بعين الاعتبار السوق النقدي ، بحيث قدر مستوى الناتج المحلي الخام (PIB) في نهاية السنة الثانية و الثالثة من عملية التخفيض بـ 4.8 % "[18].

ý النتائج المتحصل عنها من تخفيض فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في جانفي من سنة 1994م في إطار عملية التصحيح الهيكلي للإختلال الإقتصادي ،والتي أدت إلى :

ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للمنطقة عام 1994م بمعدل متوسط قدر بـ 1.5% ،وهو يزيد قليلا على الهدف الأصلي . ولكنه مؤشر لتغير جوهري مقارنة بالتراجع السنوي بنحو 1% خلال الفترة 90-1993م ،وكانت استجابة الناتج المحلي من خلال تحقيق قيم مضافة موجبة في الإنتاج خاصة في قطاعات سلع التصدير نظرا لإنخفاض أسعارها كالصناعات الزراعية وقطاع النسيج .كما عرفت نشاط

---

[17] . بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف "، إصدارات جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 23، نوفمبر 2003، ص 24.

[18] . Bernardin Akitoby ," Régidité nominale, dévaluation et équilibre général intertemporel", Cahier 0897, Centre de recherche et développement en économique (C.R.D.E.) et Département de sciences économiques, Université de Montréal - Juin 1997 , PP :



في هيكل الإستهلاك السلع المحلية مثل المحاصيل الغذائية والخضروات والماشية "[19]. بالإضافة إلى النتائج المتحصل عليها من الدراسة التي أقامها"Innwon Park " على منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)* سنة 2003م ،وذلك في إطار تخفيض سعر الصرف لعملاتها مقابل الدولار جراء الأزمة المالية الآسيوية مابين 1997-1998م ،والتي من نتائجه إرتفاع مستوى الناتج المحلي الخام في هذه الأخيرة "[20].

- أثبتت الدراسة القياسية التي قامت بها الجريدة الدولية للبحوث المالية والاقتصادية(IRJFE) سنة 2008 لأثر تخفيض سعر الصرف على مستوى الإنتاج والنمو و لحالة منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية الأوروبية (OCDE) لسلسلة زمنية ما بين (1980- 2005م)،أنه على المدى الطويل يكون لعملية تخفيض العملة أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج خاصة في الدول التالية : النمسا ، المجر ، بولونيا ، برتغال ، سويسرا و تركيا .في حين ساد الأثر الإيجابي بين المتغيرين في ثلاثة دول أخرى هي : فنلندا ، ألمانيا ، السويد . بينما على المدى القصير أفصحت عملية التخفيض على أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج في فنلدا ، ألمانيا و تركيا .في حين كان له أثر إيجابي على النمو في المجر و سويسرا"[21] .

المحور الرابع : دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على مؤشرات قياس التنافسية

1.4- التعريف بمتغيرات الدراسة واختبار السببية :

يمكن إسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر حيث نكتفي باستعمال اختبار السببية ونماذج تصحيح الخطأ ، وبذلك نقوم بتصنيف المتغيرات ضمن قسمين كالآتي :

أولا: المتغيرات المستقلة:

- تم حصر المتغيرات المستقلة في متغيرة سعر الصرف كمحدد خارجي للتنافسية.

ثانيا:المتغيرات التابعة:

- الناتج المحلي الخام (PIB) : كمؤشر للتنافسية و تطور الجهاز الإنتاجي المحلي.
- حيث تم ترميز متغيرات الدراسة كما يلي :
- **TCR** : سعر الصرف الاسمي.
- **PIB** : الناتج المحلي الخام (معدل النمو) .

[19] . جان أ. ب.كليمان ،"مجلة النمو والتنمية" ،مقال بعنوان :"نتائج تخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي"،المجلد 32 العدد 2 ، جويلية 1995م ، ص 26.

* **ASEAN** : the Association of Southeast Asian Nations.

[20] . Innwon Park, "Trade Liberalization and Long-run Economic Growth - A CGE Model Analysis of AFTA",Graduate School of International Studies, Korea University, 2003, PP:20-21.

[21] . Huseyin Kalyoncu.al,"International Research Journal of Finance and Economics",Aricle titrer:"Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from Oecd Countries" , EuroJournals Publishing, 2008,site Web. http://www.eurojournals.com/finance.html.

IRJFE : International Research Journal of Finance and Economics

2.4- نتائج الدراسة القياسية :

استعنا ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية "Eviews 3.1" في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النماذج و حصلنا على النتائج التالية :

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/22/08 Time: 13:56
Sample: 1970 2006
Included observations: 36
Excluded observations: 1
PIB=C(1)+C(2)*TCR3+C(3)*TCR2+C(4)*TCR

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	82.68613	29.18224	2.833440	0.0079
C(2)	-0.003014	0.001303	-2.313616	0.0273
C(3)	0.432342	0.160002	2.702100	0.0109
C(4)	-16.41452	5.260596	-3.120278	0.0038

R-squared	0.274927	Mean dependent var	-2.406425
Adjusted R-squared	0.206951	S.D. dependent var	70.47668
S.E. of regression	62.76179	Akaike info criterion	11.22101
Sum squared resid	126049.4	Schwarz criterion	11.39696
Log likelihood	-197.9782	F-statistic	4.044494
Durbin-Watson stat	2.238187	Prob(F-statistic)	0.015161

المصدر : من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات البنك الدولي .

3.4- التعليق الإحصائي على النتائج :

- لدينا قيمة فيشر الجدولية : $F^{0,5}_{(3,36)} = 2,88$.

- ولدينا من الجدول قيمة فيشر المحسوبة(F_C) : 4,05.

بما أن $F_T < F_C$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ما يعني أنه توجد معنوية إجمالية للمعالم بمستوى خطر $\alpha = 5\%$

- نلاحظ أن:

> أن هناك دلالة إحصائية لكل من TCRبالنسبة لــ PIB.من خلال معامل الارتباط $\overline{R_1}^2$ بعد تصحيح الأخطاء، بمعنى أن TCR^2 وTCR و TCR^4 تشرح PIB بـــــ 20,72 %.

> داربن واتسن "*DW*" تقع في منطقة الارتباط المعدوم للأخطاء مما يعني قبول النموذج المقدر.

4.4- التعليق الاقتصادي على النتائج :

من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف و الناتج المحلي الخام الذي (معـــدل النمـــو) كمؤشر للتنافسية ، نستخلص بالنسبة للجزائر للفترة مابين 1970-2006م ، أن سعر الصرف الاسمي للدينار (TCR) يفسر تطورمعدل النمو (PIB)بنسبة 20,72 % بالنموذج المقدر التالي :

$$PIB = 73,18 - 1,84 \cdot TCR^4 + 0,276 \cdot TCR^2 - 13,74 \cdot TCR$$

- ومنه يمكن القول أن سعر الصرف أثر على معدل النمو خلال 1970-2006 م بنسبة 20,72 %.

و في المقابل نلاحظ من خلال دراسة الارتباط بين معدل النمو (PIB) و تغيرات أسعار البترول (BARIL) قوي جدا بنسبة 76.45 % في الفترة مابين 1987-2006 م ، هذه النسب تشرح بصفة و لو نسبية أن مصدر النمو كمؤشر للتنافسية مصدره مداخيل البترول كما توضحه مصفوفة الارتباط التالية :

Correlation Matrix				
	SERIES01	BARIL	PIB	
SERIES01	1.000000	0.715234	0.747224	
BARIL	0.715234	1.000000	0.764549	
PIB	0.747224	0.764549	1.000000	

المصدر : من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات البنك الدولي .

الخاتمة :

أصبح الاقتصاد الجزائريموسوما بقلة القدرة التنافسية الخارجية،وهذا لضعف هياكلــه و تركيبتــه التي تعاني الاختلالات الهيكلية مما انعكس على قيمة العملة الوطنية الخارجية التي تعتبر أحد محددات التنافسية رغم ارتفاع معدلات النمو الناتجة عن الطفرات البترولية ، كما تميز الاقتـــصاد الجزائــري بعدم المـــــرونة في الإنــتاج و التصدير و الاستيراد من خلال اعتماده على تــصدير منتوج واحد ، ، إضافة إلى السوق الموازية التي أنهكت خزينة الدولة و ساهمت في تدهور قيمة الـــدينار ، ممـــا أدى بالجزائر إلى اللجوء للهيئات الدولية لمحاولة تكييف اقتصادها مع الواقع الدولي الجديد ممـــا أدى إلـــى تغيير بعض أنماط التسيير و الإنــتاج و التخفيف من الارتباط الكبير للاقتصاد بأسعار النفط العالميــة التيتتحدد خارج دائرة البلد . حاولنا من خلال هذا البحث إبراز علاقة سعر الصرف بمؤشرات قيـــاس التنافسية كأحد المحددات الأساسية لهاو،بعد دراسة نموذج الجزائر توصلنا لإ يجـــاد نمـــاذج قياســـية مقدرة تشرح العلاقة بين سعر الصرف و مؤشر مهم لقياس التنافسية (معدل النمو) بالنسبة للجزائر مـــا بين(70-2006م) .و التي استخلصنا منها مايلي:

> لا يمكن لسعر الصرف أن يؤثر في معدل النمو و العكس غير صحيح ، وذلــك أن معــدل النمــو مرتبط كذلك بأسعار البترول وبالتالي في حالة ارتفاعه يزيد الطلب على العملة الوطنيـــة . وأن ســـعر الصرف يشرح معدل النمو بنسبة 20,72% .

و من هذه النتائج النسبية و في ظل ما توفر لدينا من معطيات يمكن اقتراح التوصيات التالية لتحـــسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري عبر بوابة سعر الصرف من خلال :

> تشجيع الإستثمار في قطاع التصدير خارج المحروقات .

> الاهتمام بقطاع التشغيل بوضع إستراتيجية واضحة المعالم مدعمة بتسهيلات مالية من القطاع البنكي خاصة في ميدان الزراعة و الصناعة.

> محاولة التحكم في المعلومة الاقتصادية من خلال بناء قاعدة بيانات صحيحة في جميع الميادين لتسهيل مواجهة التحديات المستقبلية .

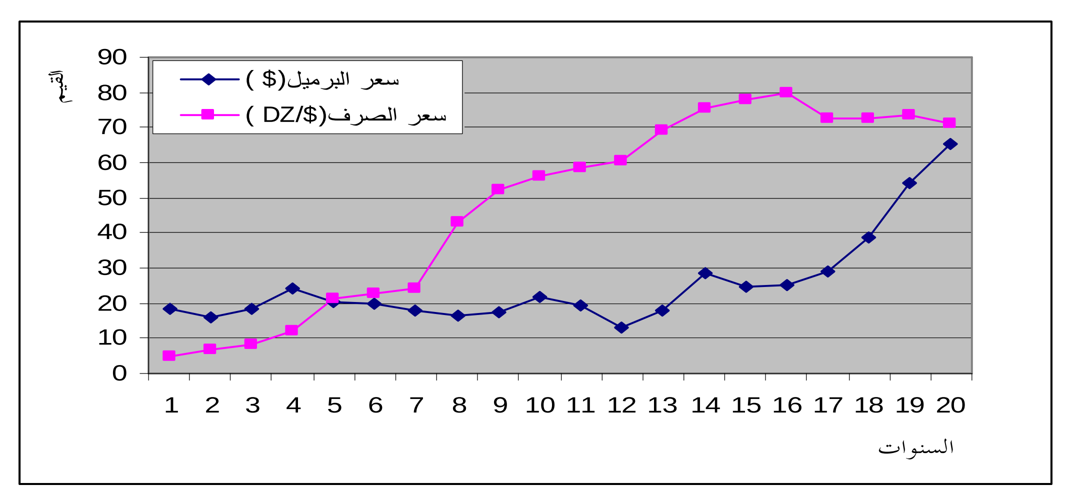
> الاهتمام بالرأس المال البشري في جميع القطاعات المنتجة .

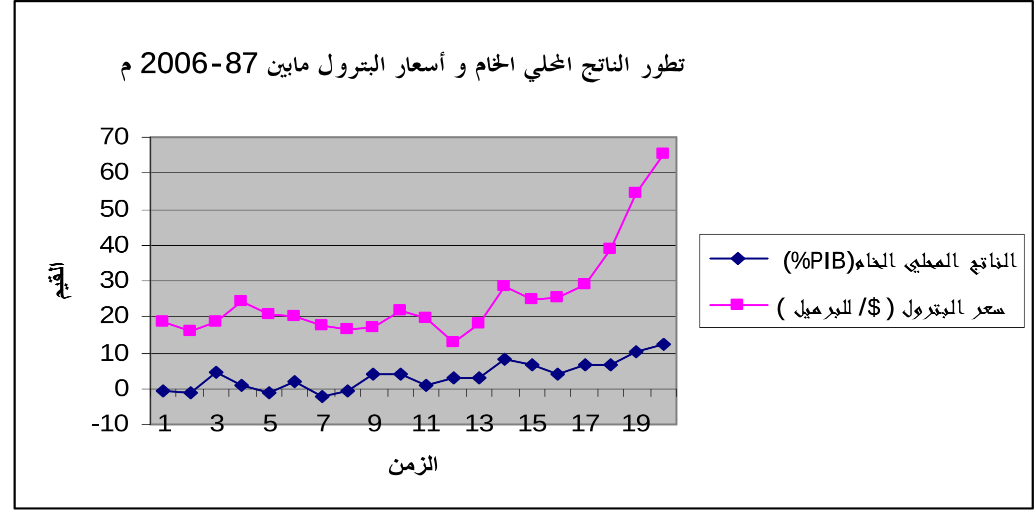
> التخفيض من الاستيراد الاستهلاكي لتجنب ميزانية الدولة أعباء تغيرات الأسعار في الأسواق الدولية .

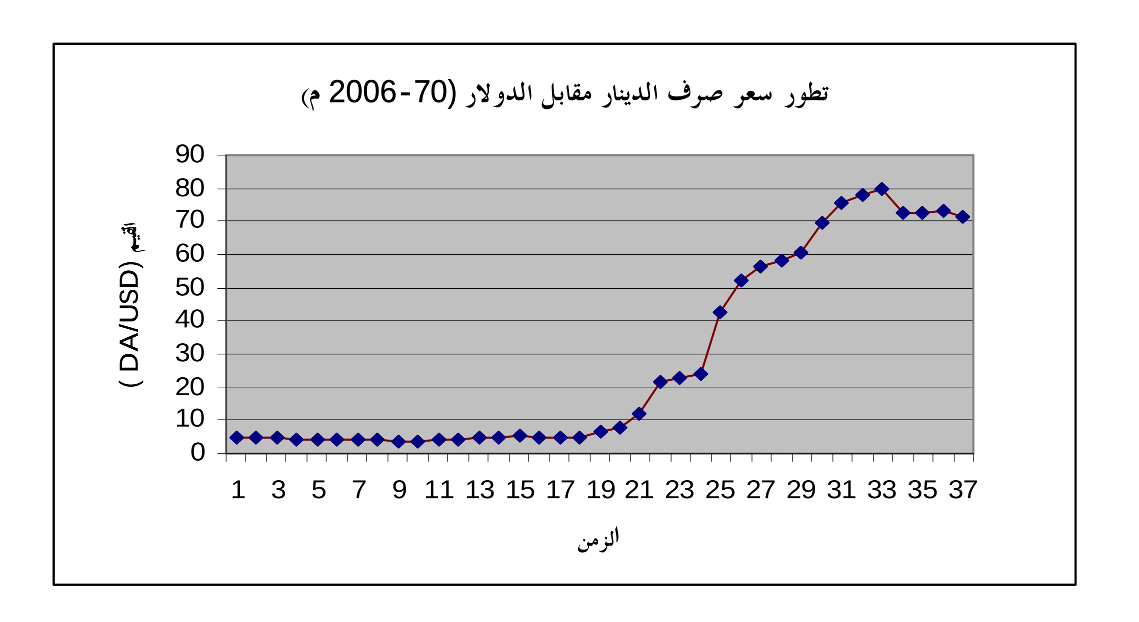
> محاولة التنويع (diversification) في سلة العملات من الاحتياطي من العملة الصعبة تفاديا لأزمات النقد الدولية .

> محاربة السوق الموازية للصرف كعامل لتدهور قيمة الدينار الجزائري ، وذلك من أجل الرفع من ثقة المستثمر و المستهلك اتجاه العملة الوطنية .

- **<u>ملحق لتطور معطيات الدراسة (اعداد الباحث انطلاقا من معطيات البنك الدولي و FMI :</u>**







المراجع :

- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف "، إصدارات جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 23، نوفمبر 2003م.
- جان أ. ب.كليمان ،"مجلة النمو والتنمية" ،مقال بعنوان :"نتائج تخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي"،المجلد 32 العدد 2 ، جويلية 1995م
- عبد الوهاب بن سعيد القحطاني،" القدرات التنافسية للشركات الخليجية لمواجهة التحديات العالمية : تحليل وتطوير نقاط الضعف التنافسية"،مؤتمر الصناعيين العاشر لدول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، 3-4 ديسمبر 2005 .
- فريد النجار:"المنافسة والترويج التطبيقي"،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000.
- فريد راغب النجار:"إدارة العمليات والإنتاج والتكنولوجيا"،الإشعاع للطباعة والنشر،مصر،1997.
- فرحات غول،" مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006
- وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس21 جوان 2001 م
- نوير طارق ،" دور الحكومة الداعم للتنافسية :حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002 م
- نشأت نبيل محمد الوكيل ،"التوازن النقدي ومعدل الصرف"،ط 01،دار الكتب المصرية ،2006م
- وسام ملاك،"الظواهر النقدية على المستوى الدولي"،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،ط 01،بيروت 2001م.
- تقرير التنافسية العالمي 2006-2007 : www.jnco.gov.jo/static/pdf/studies_**global**_compet.pdf
- تقرير التنافسية العالمي 2009-2010:
www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Global%20Competitiveness%20Report/index.htm

- Bernardin Akitoby ," Régidité nominale, dévaluation et équilibre général intertemporel", Cahier 0897, Centre de recherche et développement en économique (C.R.D.E.) et Département de sciences économiques, Université de Montréal - Juin 1997 -

- Huseyin Kalyoncu.al,"International Research Journal of Finance and Economics",Aricle titrer:"Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from Oecd Countries" , EuroJournals Publishing, 2008,site Web. http://www.eurojournals.com/finance.html.

- Gregoir stephane et Maurel française, " Les indices de compétitivité des pays: interprétation et limites", INSEE, Octobre 2002

- Innwon Park, "Trade Liberalization and Long-run Economic Growth - A CGE Model Analysis of AFTA",Graduate School of International Studies, Korea University, 2003

- L. Lachaal, « La compétitivité : Concepts, définitions et applications », Institut National de la Recherche Agronomique de Tunis (INRAT),2000.

- Roger Percerou:"Entreprise,gestion et competitivite",economica,1984.

- http://www.competitiveness.gov.jo/arabic/competitiveness_concept.php

- http://www.elhiwaronline.com/ara/content/view/22835/98/(23/12/2009).

- http://www.albankaldawli.org/